

## القرار ١٧٩١ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٠٩، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن بوروندي، ولا سيما قراره

١٧١٩ (٢٠٠٦)،

وإذ يؤكّد من جديد التزامه القوي بسيادة بوروندي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها، وإذ يشدّد على أهمية تولي أبناء بوروندي زمام عملية بناء السلام والأمن والتنمية الطويلة الأجل،

وإذ يلاحظ التقدم الذي أحرزته بوروندي نحو توطيد السلام والاستقرار، وكذلك التحديات المتبقية، وخصوصاً استكمال عملية السلام مع قوات التحرير الوطنية (حزب شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية)، وتدعيم المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً والحكم الرشيد، واستكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك كفالة أن تقوم قوى الأمن والمؤسسات القضائية بتوفير حماية فعالة لحقوق الإنسان وسيادة القانون،

وإذ يرحب بإقامة حكومة وحدة وطنية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧،

وإذ يشدّد على ضرورة مداومة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم توطيد السلام والتنمية الطويلة الأجل في بوروندي، وإذ يرحب في هذا الصدد بتشكيل "مجموعة التنسيق بين الشركاء"،

وإذ يحيط علماً بالإحاطة التي قدمها في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي، وإذ يرحب بعمل لجنة بناء السلام الحثيث



بشأن بوروندي، بما في ذلك التوصل مع حكومة بوروندي إلى الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي لبناء السلام واعتماد آلية الرصد والتتبع، وإذ يتطلع إلى تنفيذها بنفس روح المشاركة،

وإذ يشيد بالجهود التيسيرية التي تبذلها جنوب أفريقيا، جنباً إلى جنب مع بلدان مبادرة السلام الإقليمية والاتحاد الأفريقي، لتعزيز التنفيذ الكامل للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في دار السلام بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية،

وإذ يرحب بالتوقيع، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، على اتفاق إطاري بشأن إنشاء لجنة ثلاثية للمشاورات الوطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية، وإذ يؤكد أهمية شروع اللجنة في أنشطتها في وقت قريب، وإذ يشجع السلطات البوروندية والأمين العام على مواصلة التعاون بشأن هذه المسألة، عملاً بالقرار ١٦٠٦ (٢٠٠٥)،

وإذ يشير إلى استنتاجات فريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة المتعلقة بأطراف الصراع المسلح في بوروندي (S/2007/92)، وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في بوروندي (S/2007/686)، وإذ يهيب بحكومة بوروندي، ويحث سائر الأطراف، وخصوصاً حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، على أن تتعاون مع الفريق العامل بغية متابعة العمل بشأن استنتاجاته، وإذ يشجع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة على مواصلة دعم هذه الجهود،

وإذ يرحب بسياسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة وإلى مراعاة الاعتبارات الجنسانية على النحو المحدد في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باعتبار ذلك مسألة مندرجة في كل القطاعات المشمولة بولايتها وإبقاء المجلس على علم بذلك،

وقد نظر في التقرير الثاني للأمين العام (S/2007/682) عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي،

١ - يقرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، المبينة في القرار ١٧١٩، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

٢ - يثني على السلطات والجهات السياسية الفاعلة في بوروندي لمثابرتها في حوارها بشأن تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية وتعزيز الانسجام الاجتماعي في بلدها، ويشجعها على مواصلة ذلك الحوار؛

٣ - **يحث** حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على العودة إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد، دون تأخير أو شروط مسبقة وعلى القيام فوراً بإطلاق سراح جميع الأطفال ذوي الصلة به، **ويهيب** بكلا طرفي اتفاق وقف إطلاق النار الشامل أن يمتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية وأن يسويا المسائل المعلقة بروح من التعاون من خلال أمور منها الاتفاق على خارطة طريق ذات خطوات متعاقبة وأطر زمنية واضحة للتنفيذ الناجح للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار واختتام المرحلة النهائية للعملية السلمية؛

٤ - **يشجع** فريق التيسير الجنوب أفريقي، ومبادرة السلام الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، وسائر الشركاء الدوليين على تعزيز الجهود التي تدعم الإنجاز المبكر للعملية السلمية بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، **ويطلب** إلى الأمين العام القيام، من خلال وسائط منها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بأداء دور سياسي قوي دعماً لعملية السلام، بتنسيق كامل مع الشركاء الإقليميين والدوليين؛

٥ - **يشجع** مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق التيسير على التعجيل بمشاوراتها بشأن التوصل إلى نهج مشترك لمعالجة مسألة الجنود الذين يدعى انشقاقهم عن قوات التحرير الوطنية، وذلك بدعم دولي مناسب؛

٦ - **يشجع** الحكومة البوروندية على مواصلة بذل جهودها فيما يتصل بتحديات توطيد السلام، وخصوصاً الحكم الديمقراطي والإصلاحات في مجالي العدالة والأمن؛

٧ - **يعرب** عن قلقه العميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، **ويحث** الحكومة على أن تحقق بدقة كاملة في جميع الحالات التي يبلغ عنها، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لمنع حدوث مزيد منها وكفالة مثول المسؤولين عنها أمام العدالة؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل بانتظام تقديم التقارير إلى المجلس بشأن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية الواردة في الإضافة لتقريره المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/249/Add.1)، وأن يبقي المجلس على علم بالتقدم الذي يتحقق في اتجاه الانتقال في نهاية المطاف من المكتب المتكامل إلى مشاركة تركز أساساً على التنمية؛

٩ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.